

ما هو تعريفكم للشعبوية وما هي معاييرها وأنواعها؟

صاحبي خلفاوي:

هناك مقاربتين تقومان بالتعامل مع الشعبوية كظاهرة سياسية عالمية شاملة. الأولى وهي مقارنة استطرادية تعتبر الشعبوية كأسلوب خاص في الفعل السياسي قائم على عدة عوامل مثل الخطاب والعمل الميداني والتواصل.

المقاربة الثانية والتي أنا اتبناها هي مقارنة فكرية تعرف الشعبوية على أنها أيولوجية غير متينة تعتبر أن المجتمع منقسم إلى معسكرين متضادين: شعب نقى ونخب فاسدة. كون هذه الإيولوجية غير متينة يسمح لها أن تتركب على أي إيولوجية أخرى متينة وتؤثر عليها لتبني الأساس النظري الخاص بها. ولأن الشعبوية ليس لديها حلول أو تصورات شاملة فهي تنادي لأيولوجيات أخرى لتساعدنا ومن هنا يأتي تنوع الشعبويات.

أحد أسس الشعبوية هي معارضة الشعب بالنخب. يتم تصوير الشعب على أنه شعب واحد فقط ليس متنوع أو متعدد وهو مظلوم وتم اختطاف إرادته حتى التي عبر عليها من خلال الصناديق. أما النخب فيتم تصويرها على أساس أنها نخبة واحدة. والشعبيين دائماً في نداء مستمر للشعب لتشجيعه أن يفتك إرادته.

الأساس الثاني قائم على تصور خاص للديمقراطية. حيث ترى الحركات الشعبوية إنها أهم مدافع عن الديمقراطية وعن الإرادة الشعبية والشعبيين طارحين أنفسهم كتجسيد للشعب. ويرى الزعيم الشعبي أو الزعيمة الشعبوية أن إرادة الشعب هي إرادته وإرادته هي إرادة الشعب. وممارسة أفكار الشعبيين قائمة على التواصل المباشر مع الشعب بدون المرور بالأجسام الوسيطة.

العنصر الثالث، هو أن النخب هي الفاسدة أما الحلول سهلة حيث تقوم الشعبوية بتبسيط الحلول وتصوير الديمقراطية على أنها معقدة. النقطة الرابعة هي أن الشعبوية قائمة دائماً على فكرة استثارة المشاعر.

هناك أنواع للشعبوية، شعبوية يمين ويسار لكن هناك نوع هو أخطر أنواع الشعبوية وهو شعبوية رجال الأعمال أو الشعبوية الجديدة والتي بدأت مع برليسكوني وتواصلت مع دونالد ترمب، ومع بولسانارو في البرازيل، ومع نبيل القروي في تونس .

متى ظهرت الشعبوية في تونس وهل كان لها جذور في التاريخ المعاصر؟ كيف ترون المشهد الحالي؟

صوفي بيسيس:

لم يكن نظام بورقبيبة قط نظاماً شعبياً، لأنه لم يعارض الشعب أبداً ضد النخب. بالنسبة له، كانت للنخب مهمة قيادة الشعب نحو تحقيق الاستقلال وإيصال الشعب التونسي إلى مستوى من المعرفة يسمح له بأن يكون فاعلاً في تميمته. بالنسبة له كان تدريب وتشكيل النخبة الوطنية أولوية.

ظهرت الشعبوية كما عُرِّفت في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة عندما أصبحت المسألة الاجتماعية مركزية في مطالب غالبية التونسيين. بما أن اليسار التونسي لم يتولى المسؤولية الاجتماعية التي انبثقت عن الثورة، وركزوا في خطابهم على المسألة السياسية ومسألة الهوية. انتهى بنا المطاف برؤية ظهور خطاب شعبي شغل الفراغ الذي تركته الطبقة السياسية.

إن شعبوية نبيل القروي هي أسلوب سياسي فهو ليس لديه أيولوجية ويغير التحالفات لتحقيق مصلحته الفضلى. من ناحية أخرى، جعل رئيس الدولة الحالي، قيس سعيد، من الشعبوية أيولوجيته. شعاره، "الشعب يريد" هو أيولوجيته، وبالتالي فهو مقتنع تماماً بصواب هذا التفوق المطلق للشعب كما شكله هو نفسه وهو لا يمثل هذا الشعب بل يجسده.

الشعبوية لا تقدم حلول للأزمة الاجتماعية، على سبيل المثال، تفاخر قيس سعيد بأنه ليس لديه برنامج انتخابي وقال إن الناس هم من لديهم برنامج.

غالبًا ما تكون الشعبوية على اليمين السياسي، ولا تستجيب للمطالب الشعبية المشروعة، لكنها تتملق للغرائز الشعبية المتوقعة والتي تكون عمومًا محافظة ورجعية وهذا هو السبب في أن القادة الشعبويين في تونس محافظين أو رجعيين أو كليهما.

ستستمر الشعبوية في تونس طالما لم يتم إعادة هيكلة للطبقة السياسية التونسية القادرة على طرح برامج قادرة على الاستجابة للمطالب الشعبية بطريقة عاقلة ومعقولة.

كيف يمكن أن تكون الشعبوية تهديدًا لمنظومة حقوق الانسان وللحريات الفردية خصوصاً في مرحلة تحول ديموقراطي هشة؟ اسما نوبرة:

تهدد الشعبوية نوع خاص من الديمقراطية وهي الديمقراطية الليبرالية ويمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية لا ليبرالية وإلى طغيان الأغلبية. الذين يصلوا إلى السلطة يعتبرون أن من حقهم الحديث باسم الأغلبية كممثلين لها لأن لديهم الشرعية الانتخابية وبالتالي لديهم الحق في التقليل من الحقوق والحريات، وبالتالي يضطهدوا الأقليات عن طريق الحد من حقوقهم لتعارضها مع الأغلبية أو لمطالبتهم بهذه الحريات.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 2019 جعلتنا نعيش ظاهرة الشعبوية لأنها سمحت بوصول هذه القوى التي تتبنى خطاب شعبي إلى مراكز القرار على مستوى مجلس النواب وأعلى مستوى في السلطة التنفيذية وهي رئاسة الدولة.

نجاح هذه القوى الشعبوية والخطاب الشعبي يعبر على أزمة مزدوجة تعيشها تونس اليوم وهي أزمة الديمقراطية التمثيلية وأزمة النخب في إطار ظرفية أزمة عامة شاملة تقع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة مع انتشار الفساد على عدة مستويات وذلك هو الذي سوف يسمح بتغذية الخطاب الشعبي.

الشعبوية في تونس جعلتنا نمر من مرحلة انتقال ديمقراطي إلى أزمة الديمقراطية مباشرة، مما يعني أننا قمنا بحرق مرحلة، فإننا لم نقوم بتأسيس الديمقراطية ثم دخلنا في الأزمة .

مسألة التنديد بالنخب أو نقد النخب موجود في مختلف أنواع الشعبوية وتجاربها وخاصة في الشعبوية الاحتجاجية التي يقوم خطابها على نقد النخب والتنديد بها والتحقيق منها واتهامها بالعمالة والخيانة وأنها عدو أساسي للشعب. ويشمل هذا كل النخب: النخب السياسية بطبيعة الحال ولكن أيضاً النخب الثقافية ونخب حقوق الانسان. كل النخب تشكل العدو الرئيسي للشعب لأنها كلها نخب فاسدة والشعب النقي ضحية هذه النخب. من ناحية أخرى يكون من نتائج معاداة المثقفين تمجيد معرفة الشعب، فالشعب أدري ويعرف أكثر من الحكام ومن المثقفين ومن النخب وهو أدري بالمصلحة منهم. يصبح إذًا في هذه الظروف عمل نخب حقوق الانسان أكثر صعوبة.

كون الشعب التونسي محافظ هو مسألة متعلقة بالهوية الدينية وفي هذا الإطار هي تتعارض مع الحريات الفردية مثل حرية الضمير، المساواة في الإرث، حرية اختيار القرين، المثلية الجنسية، عقوبة الاعدام، إلى غير ذلك. لذلك نجد الكثير من الفاعلين السياسيين الشعبويين الذين قد يكون لهم أو لأحزابهم خلفية حقوقية يتبنون مواقف عكس ذلك إرضاءً للطابع المحافظ للشعب. أو نجد مثلاً من يحاول في خطاب الشعبوي أن يقنع الشعب أن مسائل الحقوق والحريات ما هي إلا إملاءات خارجية مفروضة من الاتحاد الأوروبي ويثير مرة أخرى مسألة المؤامرة ومسألة التمسك بالسيادة مثل قيس سعيد.

القوة الشعبوية التي وصلت إلى البرلمان وللرئاسة غير قادرة أن تدافع عن حقوق الإنسان في مواقع القرار لأنها تكون انتهازية أو أقلية وبالتالي لن يتم ملاءمة التشريع التونسي مع الدستور التونسي وخاصة في باب الأول المتعلق بالحقوق والحريات. وهناك أيضاً إمكانية أن تقوم بإصدار قوانين تنافي الحرية وتحد منها.